

حديث صحافي للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين* بشأن اتفاق أوسلو وما بعده

دمشق.** [مقتطفات]

■ على الرغم من سوء اتفاق أوسلو، شكلاً ومضموناً، هل تستطيع المنظمات الفلسطينية الراضية إسقاط هذا الاتفاق؟ وكيف؟

□ اتفاق أوسلو هو ذروة الانتكاسات والهزائم، وانعكاس للاختلال العميق في موازين القوى، التي حكمت وتحكم معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني وحلفائه تاريخياً، وهو من جانب آخر نتائج للاختلالات البنوية التي سيطرت على سياسة وأداء الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة والعربية عامة.

وبالتالي نحن لا نتحدث عن اتفاق معزول أو انتكاسة عرضية ناتجة عن خطأ أو تقصير عرضي. المشروع الإمبريالي . الصهيوني مشروع متكامل، تاريخي وشامل، في بناه وحلقاته ومحطاته، كل حلقة منه ترتبط بالحلقة التالية، وكل مرحلة تستند لما سبقها من مراحل وتؤسس لما يليها.

لهذا فإن مفهوم إسقاط الاتفاق مسألة تتعدى رد الفعل الآني، أو الرغبة والإرادة الذاتية مهما خلصت النوايا، تتعدى ذلك إلى مستوى أشمل. وبهذا المعنى، وفي السياق نفسه، فليس أمراً علمياً الحديث عن مجابهة اتفاق أوسلو بدون رؤية المشروع المعادي بمساراته المتعددة وبمستوياته المختلفة وبميادين فعله المتنوعة. [...]

إن مجابهة حقيقية فعالة لا بد لها من الارتكاز على بعدين محوريين: وطني وقومي. ولا يمكن لأحد هذين البعدين أن يحقق نتائج جدية وفعالية في كبح حالة الانهيار بمعزل عن الآخر. [...]

[.....]
ما تقدم أعلاه يفرض فرضاً على أطراف وتيارات القوى المناهضة للمشروع الصهيوني الإمبريالي المعادي إعادة النظر في استراتيجيتها وتكتيكاتها. فالالتكاء على البعد القومي بدون فعل وطني فعال ومباشر وشامل خطأ قاتل. وبالمستوى نفسه فإن سيادة النظرة القطرية وشعارات "يا وحدنا" وأن بإمكان الحركة الوطنية في قطر ما، بمعزل عن عمقها وبعدها القوميين، مجابهة الهجوم المعادي، هو أيضاً خطأ قاتل.

[.....]
وبهذا المعنى فإنه لخطر فادح وتكرار لمنهج خاطئ الانطلاق من فرضية أن قوى المعارضة الفلسطينية لم تتمكن حتى اللحظة من إسقاط الاتفاق، وبالتالي فليس لدينا بديل سوى القبول والانخراط في المجرى المعادي والقبول بنتائج.

إن بإمكان قوى المعارضة الفلسطينية أن تواصل الصراع والنضال في شتى الميادين، ولا أقول إسقاط الاتفاق راهناً وفوراً. والمعارضة هنا لا تقتصر على الفصائل والقوى المنظمة، وإنما المعارضة ببعدها الشعبي . الاجتماعي، وهي بهذا المعنى معارضة فعالة وتملك إمكانات كبيرة، معارضة هي نتاج طبيعي لتناقض الاتفاقات المعقودة وترجماتها مع الحدود الدنيا لحقوق ومصالح شعبنا وأمتنا. [...]

[.....]

■ لنفترض أن المسار السياسي الراهن بين سورية ولبنان انتهى إلى معاهدات سلام، كيف ستواصل المنظمات الفلسطينية نشاطاتها السياسية والتنظيمية؟

□ لماذا يتم الافتراض سلفاً أن توقيع سورية ولبنان على معاهدات سلام يعني تلقائياً أن سورية ستكون في حالة من المجابهة مع نضالات الشعب الفلسطيني المستمرة والمتواصلة في سبيل حقوقه الوطنية والقومية المشروعة؟ إنني أعرف أن الإخوة في سورية يدركون جيداً مدى الغبن والتفريط الذي لحق بالقضية الفلسطينية جراء اتفاق

* جورج حبش.

** "السفير" (بيروت)، 1995/1/25. وقد أجرى الحديث كمال إبراهيم.

أوسلو وما تلاه من اتفاقات، وهذا يعني تلقائياً أن تلك الاتفاقات لن توقف نضالات الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن وجود المنظمات الفلسطينية لا يقتصر على الساحة السورية أو اللبنانية، وإنما يمتد ليشمل كل أماكن وجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن نضالنا ومقاومتنا للمشاريع المعادية لا يقتصران على ساحة من الساحات أو موقع من المواقع دون سواه، آخذين بعين الاعتبار الانتقال الفعلي لمركز ثقل النضال الوطني الفلسطيني إلى داخل الوطن المحتل، بكل ما يعنيه ذلك من استحقاقات. فساحة الصدام الأساسية والأولى مع المشروع الصهيوني التصفوي ستكون ساحة الوطن المحتل، من دون التقليل بأي حال من دور ومكانة الساحات الأخرى.

[.....]

■ ما هو مصير الكفاح المسلح في حال توقيع المعاهدات المذكورة، مع التقدير المسبق أن هذه المعاهدات تتضمن اتفاقات أمنية؟

□ المعاهدات والاتفاقات الأمنية ستضع بلا شك قيوداً عديدة وستضيف عقبات كبيرة أمام مواصلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال، غير أن هذا شيء، والسؤال حول مصير هذا الكفاح شيء آخر. فالكفاح المسلح وفق قناعتنا وفهمنا هو رد فعل ونتاج طبيعي لوجود الاحتلال، وما دامت الاتفاقات التي أبرمت أو التي ستبرم بكل جوانبها، السياسية والأمنية، قد أبقت على جوهر التناقضات المتمثلة ببقاء الاحتلال، وبحرمان شعبنا من حقوقه الوطنية، وما دام الاحتلال يزرع على أرض وطننا ويمارس إرهابه ضد شعبنا مباشرة أو عبر وسطاء فلسطينيين أو عرب فإن ظاهرة الكفاح المسلح ستبقى قائمة وستتوالد باستمرار شاء الموقعون ذلك أو أبوا. [....]

■ هل أجرت الجبهة مراجعة لمسيرتها النضالية واستخلصت الدروس الموضوعية على المستويات السياسية والعسكرية والتنظيمية، واستطرداً هل وضعت استراتيجيات وتكتيكات تتلاءم مع المتغيرات الدولية والعربية؟ وما هي أبرز أسسها؟

□ نعم، لقد قامت الجبهة بوقفات نقدية تمثلت بمحطتين أساسيتين، هما: المؤتمر الوطني الخامس الذي عقد في شباط [فبراير] 1993، والكونفرانس الوطني العام الذي عقد في حزيران [يونيو] 1994. وكانت هاتان المحطتان مناسبتين رئيسيتين لمراجعة مسيرتنا بالتقييم والتشخيص والتحليل والنقد. وما صدر عن المؤتمر الوطني من وثائق وما سيصدر قريباً عن الكونفرانس الوطني يجمل التجديدات والتغييرات التي تعبر عن قناعة الغالبية في صفوف الجبهة داخل الوطن المحتل وخارجه في رؤية الجبهة تجاه المستجدات الحاصلة. [....]

[.....]

توقفنا أمام تجربة وواقع ومستقبل البديل الديمقراطي، وضرورة توحيد القوى الديمقراطية وهو الهدف الذي تأخرنا كثيراً في تحقيقه، ناقشنا بعمق الخلل العميق في العلاقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية وجسم المجتمع الفلسطيني بشرائحه وفئاته المتنوعة والتأخر في إعطاء ساحة الداخل ما تستحقه من اهتمام، وضرورة الربط العميق بين مهمات التحرر الوطني كمهمة راهنة ودائمة، ومهمة بناء المجتمع وتلبية احتياجاته وتعزيز الديمقراطية في بناه وممارساته، إضافة لما نعانیه من ضعف على الصعيد العسكري. ناقشنا بعمق علاقة القومي بالوطني (أو القطري) بصورة أدق، وأن لا مواجهة حقيقية بدون بعد قومي عميق لأي نضال قطري. توقفنا أمام الإشكاليات النظرية والفكرية وما حملته حالة الانهيار في الاتحاد السوفياتي من أسئلة وإشكاليات وما انكشف من ضعف وهشاشة في بنائنا الفكري. توقفنا أمام واقعنا التنظيمي من مختلف جوانبه كهيكل وبناء، وآليات ومنظومات عمل حزبي، وناقشنا بعمق مسألة التجديد وتصفية الثغرات والأمراض، وأرسينا مبدأ مواصلة التجديد وتعميق الديمقراطية في صفوف الحزب ومجاهاة البيروقراطية المتفشية التي تراكمت على مدار سنوات.

[.....]

■ سيسود تقدير في الخارج بأن جماهير الانتفاضة باتت منهكة وفي حالة من الإحباط. ما هو مدى صحة هذا التقدير؟ وما هي انعكاساته على المنظمات في الداخل وعلى الأساليب النضالية؟

□ [.....]

ما يمكن أن نلاحظه من مظاهر إحباط ولامبالاة أحياناً، هو نتاج شعور الجماهير بأن الصراع قد اتخذ وجهة لم تعد ترى فيها أنها تعبر عن طموحاتها وأهدافها. ولكن في الوقت نفسه الذي يتحدث فيه البعض عن إحباط وتعب وإنهاك لتبرير تهافته وخيانتة الوطنية، فإنه يصطدم بحقيقة ناصعة وهي أن هذه الجماهير التي تتموج في حركتها وفعلها في ظل ضغوط اجتماعية واقتصادية وقمعية هائلة، تندفع فجأة عندما تشعر بأن المعادلة قد عادت إلى وضعها الطبيعي، هذا ما نشاهده عند إقدام العدو على إجراءات قمعية نوعية، أو عند نجاح المقاومة في توجيه ضربة مؤلمة للاحتلال، وفوق هذا وذاك فإن الحالة الجماهيرية حتى في ظل أكثر اللحظات صعوبة لم تتوقف لحظة واحدة عن الاشتباك مع العدو، سواء كان الاشتباك عنيفاً أو انتفاضياً أو اجتماعياً أو جماهيرياً أو تحريضياً تعبويّاً ودعائياً.

على هذا الأساس فإن الانتفاضة في الداخل هي رد شعبي على الاحتلال يعبر عن حالة من الرفض الإيجابي أحياناً، أو السلبي أحياناً أخرى، إنها الوضع الطبيعي الذي يحكم العلاقة بين الاحتلال الغاصب والشعب المحتل، ولهذا فهي باقية مهما اتخذت من أشكال وأنماط عمل. [...]

■ يطرح الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة إشكالية في العلاقة مع فلسطيني 1948: صعوبة التوفيق بين هويتهم الإسرائيلية وانتمائهم الوطني . القومي. ما هي سياستكم إزاء هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني؟

□ [.....]

ما يحمله السؤال من إشارة إلى الإشكالية بين الهوية الإسرائيلية والانتماء الوطني . القومي هي إشكالية قانونية ولا تطال المكونات التاريخية . الحضارية النفسية لجماهيرنا في فلسطين المحتلة منذ 48؛ فلم نلمس في أية لحظة أن هناك علامة استفهام حول هوية أهلنا أو انتمائهم القومي هناك، فأن تحمل الهوية أو جواز السفر الإسرائيلي (مع دلالات ذلك وترتباته بالطبع) لا يعني أنك أصبحت يهودياً، أو أنك انسلخت عن هويتك الوطنية والقومية. [...]

[.....]

وجماهير فلسطين المحتلة منذ الـ 48 ركيزة استراتيجية حاسمة من ركائز الصراع ضد المشروع الصهيوني، وبدون شك فإن ظروف هذه الركيزة لها خصوصيتها التي ينبغي إيجابياً التعامل معها إذا ما أردنا أن تكون مشاركتها في الصراع منسجمة مع مكانتها ودورها ووزنها بالنسبة لبقية الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يفرض التوجه لها ببرامج ورؤية تنطلق من واقعها الخاص السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتلبية متطلبات صراعها في سياق الدفاع عن هويتها ومصالحها، السياسية والاقتصادية والثقافية، وبلورة بناها التنظيمية والجماهيرية وأطرها الاجتماعية والنضالية الخاصة. كل ذلك من على قاعدة الإقرار بأن تناقض هذه الجماهير مع الاحتلال لن يحصل إلا في سياق حل القضية الفلسطينية والإقرار بحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. [...]

[.....]

■ ما هو تصوركم للعلاقة بالأكثرية الفلسطينية الموجودة في الأردن، خصوصاً وأن هناك تخوفات لدى بعض الأوساط السياسية من نشوب حرب أهلية هناك؟

□ إن شعبنا الفلسطيني هو شعب موحد، وصاحب قضية موحدة يواجه عدواً واحداً، وبالتالي فإن أية خصوصية لهذا التجمع أو ذلك تعود لأسباب تاريخية أو اقتصادية أو جغرافية لا تلغي هذه الحقيقة البديهية. وعليه فإن جماهيرنا الفلسطينية في الأردن هي جزء لا يتجزأ رئيسي ومهم من شعبنا، ولها دورها النضالي المتميز في الماضي والحاضر والمستقبل في النضال من أجل استرداد الحقوق المغتصبة.

من على قاعدة هذه الحقيقة الثابتة نتعامل مع جماهيرنا في الأردن. يضاف لذلك حقيقة ثابتة أخرى لا تقل أهمية وهي ذلك التلاحم العضوي، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتاريخي، مع جماهيرنا الشرق الأردنية. إننا دعاء وحدة لجميع شعوب أمتنا العربية، فما بالك ونحن نتحدث عن جماهيرنا الفلسطينية والأردنية المتلاحمة في واقع ومصير واحد؟

إن ما يدفعنا للحديث عن خصوصية فلسطينية في الأردن لا يعود بحال من الأحوال لنظرة قطرية أو إقليمية أنانية ضيقة، وإنما يعود بالأساس لهدف نضالي يتحدد في الدفاع عن الهوية الوطنية الفلسطينية أمام مخططات التبييد والتصفية عبر الاعتراف بإسرائيل كنفق تاريخي لشعبنا ووجودنا. أما التخوفات من نشوب حرب أهلية، فيجب أن يكون واضحاً كل الوضوح بأن الذين يروجون لهذه المقولة البشعة هم الذين يذكون فتيل النعرات الإقليمية والعشائرية. [...]

■ ما هو تصوركم لمصير الشتات الفلسطيني، وبالتحديد في لبنان، حيث توجد حساسية داخلية إزاء التوطين؟
□ إنني حقاً أستغرب كل هذا الصخب الذي يدور حول مسألة الفلسطينيين في لبنان ومخاطر التوطين. دولني على تنظيم أو استطلاع أو استفتاء للرأي في أوساط شعبنا كانت نتيجته أن شعبنا يطالب بالتوطين. [...]

إن شعبنا الفلسطيني في سورية والذي يتمتع بكامل حقوقه المدنية والإنسانية، كحق العمل والتعليم والسكن الكريم وحق النشاط السياسي ارتباطاً بقضيته، مثله مثل المواطن السوري باستثناء الحقوق السياسية الخاصة بالشعب السوري، هو من أكبر القطاعات تمسكاً بهويته وحقوقه. كما أن الفلسطينيين في الأردن يتمتعون بكامل حقوقهم من الناحية الدستورية مثلهم مثل المواطن الأردني، فهل هذا قادم للتخلي عن وطنهم وأهدافهم في العودة إلى أرضهم والتخلي عن هويتهم؟
أما أن تداس كرامة المواطن الفلسطيني ويحارب في لقمة عيشه وتعليم أطفاله ومكان سكنه في لبنان تحت ذريعة خطر التوطين فهذا مناف لكل منطق وعقل وقيم إنسانية. [...]

■ ثمة من يرى أن الأصوليين، بالرغم من إيجابية بعض تياراتهم ("الجهاد الإسلامي" و"حزب الله" و"حماس") يشكلون خطر تقسيم العالم العربي، وهذا يخدم مخطط إسرائيل للمنطقة؟

□ إن هذا الموضوع من أبرز الإشكاليات التي تستدعي الحوار الصريح، والمباشر وبكل روح ديمقراطية وتفهم لاختلال الآراء والاجتهادات. وهنا اسمح لي أن أتطرق لبعض العناوين المحددة:
أولاً: يجب التدقيق في مفهوم الأصولية، وهو يحمل أحياناً من سوء الفهم والالتباس ما يسيء للمسائل قيد الحوار والجدل. فالبعض يرى في الأصولية التخلف والانغلاق والبعض يرى فيها كل القوى التي تلتزم بالإسلام كأيدولوجيا تشريعية وقانونية. من دون إغفال ما تقوم به الإمبريالية والصهيونية من ترويج دعاوى ضد القوى الراضية والمناهضة للمخطط المعادي تحت شعار الأصولية.
ثانياً: الإقرار بأن الحركات الإسلامية السياسية هي جزء من مكون وأصيل من مكونات الواقع السياسي والاجتماعي في الواقع العربي عموماً، والقطري خصوصاً، وبالتالي ضرورة فتح الحوار معها من على قاعدة الوصول لإطار عمل موحد، وتحديد مفاصل العمل المشترك ومركزاته من جهة، ومفاصل الخلاف التي تبقى قيد الحوار والجدل من جهة ثانية.

ثالثاً: إن الحركات الإسلامية لا يجوز التعامل معها بمنظار أو بمعايير واحدة موحدة، فهي مثلها مثل غيرها من القوى (القومية أو اليسارية) فيها تباينات واجتهادات وتغيرات عميقة، إنها تشهد حالة من الجدل والمخاض، لم تنضج ولم تتبلور حتى النهاية. فبعضها متقدم وبعضها مبتدئ، وبعضها ما زال يلتمس طريقه.
رابعاً: الانتباه لتنوع تاريخ وتجارب وخصوصية كل حركة من هذه الحركات، وطريقة بناها وأدائها ومجابهتها لتحديات الواقع الذي تعمل فيه، وبالتالي التدقيق في مدى قدرتها على تلبية متطلبات هذا الواقع. أي، باختصار، إن مجابهة تحديات المرحلة الراهنة وعلى المستويات كافة باتت تفرض فرضاً إيجاباً العلاقة الملائمة، بصيغها السياسية والتنظيمية والكفاحية والعملية لتوحيد تيارات القوى السياسية الرئيسية الثلاث قطرياً وقومياً، أقصد القوى القومية والديمقراطية اليسارية والإسلامية.

وأي غياب لتيار من هذه التيارات على خلل منهجي وواقعي، وعدم قدرتنا على توحيد الذات وطنياً وقومياً في مواجهة مشروع معاد موحد في أهدافه الأساسية ويستهدف تصفية قوى الرفض والمناهضة للمخططات الإمبريالية التصفية في المنطقة، سيشكل ثغرة كبيرة وأساسية في مواجهة الحلف المعادي.

هذا هو واقعنا الاجتماعي، السياسي، الفكري كما هو من دون رتوش. هل نملك القدرة على توحيد أداثنا بكل تنوعه وتلاوينه وتعقيداته؟ هنا يتجلى معيار أساسي من معايير نضوجنا سواء أكننا قوميين، أم إسلاميين أم يساريين. [...]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx